

قوانين العمال

معناها تنظيم حياة ربح السكان

يجب أن نسجل لمعال وزير الشؤون الاجتماعية الأستاذ عبد الحميد بك عبد الحق فضيلة نادرة وهي أنه لا يزال يذكر أنه من الشعب بعد أن صار وزيرا ! وآية ذلك أنه لا يزال يبنى بالعمال وقوانين العمال ، ويهتم بتنفيذ الآراء التي كان يبديها وهو خارج الحكم ، وتلك - كما قلت - فضيلة نادرة تستحق التسجيل في حياتنا الاجتماعية !!!

في يوم ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ عرض مجلس الوزراء لبحث مشروعات قوانين العمل والعمال وهي ثلاثة : مشروع قانون تأليف نقابات العمال ، ومشروع قانون عقد العمل ، ومشروع قانون التأمين الإجباري ضد إصابات العمل .

وقد وافق المجلس على المشروعين الأولين وقرر إرجاء المشروع الثالث إلى جلسة أخرى ، ثم وافق على المشروع الثالث ، وأحيلت هذه المشروعات إلى البرلمان وقد تضمن المشروع الأول إدخال طائفة سائق السيارات الخصوصية والخدم ضمن طوائف العمال التي تتمتع بهذه القوانين ، وكانت المشروعات القديمة لا تعترف لهاتين الطبقتين بهذه الصفة . وكذلك تضمن حق النقابات في أن تنضم إلى اتحاد للنقابات ينشأ بنفس الشروط .

وكان هناك مشروعان آخران انتهى معاليه من وضعهما ليعرضا على مجلس الوزراء وهما : مشروع قانون بتحديد حد أدنى لأجور العمال سواء لعمال الزراعة والصناعة (ربما صدر به أمر عسكري خاص) ومشروع قانون بشأن التأمين الإجباري ضد المرض والشيخوخة . (وقد عرض هذا القانون فعلا) .

وقد نشرت الأهرام ملخصات لبعض هذه القوانين ولفت نظرنا مالفث نظرنا بالضبط وحوث تلك الظاهرة الغريبة ، ظاهرة تمسك وزير بعد أن يصبح وزيرا بأرائه وعقائده التي كان يؤمن بها يوم أن كان من الشعب ! فقالت :

” وما يذكر أن معالي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ضمن هذه المشروعات ومشروعات العمل والعمال التي أسلفنا ذكرها جميع الآراء والمبادئ التي كانت ينادى بها طوال عهده البرلماني “ !

ومما يزيد في أهمية هذا التمسك أن قوانين العمال تصطدم بقوى خفية مرهوبة الجانب في الحياة المصرية وتكاد تجعل مركز الوزراء مهددا كلما أصروا على القيام بواجبهم !

ما معنى قوانين العمال التي تعلق عليها كل هذه الأهمية ؟

معادا تنظم حياة مليون من عمال الصناعة وثلاثة ملايين من عمال الزراعة ؛ وإذا كان المقصود بهذه القوانين كلها هو الفريق الأول ، فإن أمر تحديد الأجور سيداول الفريق الثاني ، وهو أهم شيء بالنسبة للجميع .

وهؤلاء الملايين الأربعة يكفلون ثمانية ملايين أخرى على الأقل ، فقوانين العمل تتناول حياة اثني عشر مليونا في الحقيقة ، وهي الملايين المنتجة التي تقوم على كوادلها ثروة البلد ، وكيانه الاجتماعي الأصيل .

ومن هنا كانت لها هذه الأهمية ، وكان لتأجيلها إلى اليوم معنى الإهمال والتقصير في حقوق الغالبية العظمى من هذا الشعب الطيب القلب الذي صبر طويلا على الإهمال والتقصير !

فلنقل كلمة عن كل من هذه القوانين :

إن أمر أو قانون الحد الأدنى للأجور هو شيء ضروري لتكامة مشروع قانون الحد الأقصى لساعات العمل. وكلاهما بدون الآخر لا يستطيع ضبطه وتنفيذه على الوجه الصحيح. ذلك أن تحديد ساعات العمل بدون وضع حد للأجور يمكن صاحب العمل من إنقاص الأجر تبعا لنقص عدد الساعات ؛ والعامل المسكين يتأثر بهذا أشد التأثر لأن الأجر المنخفض الحالي والذي سيظل منخفضا نسبيا مهما زيد فيه على الأساس المعمول به الآن ، لا يكاد يفي بأقل الضروريات اليومية ، فإذا نقص عن هذا المستوى تبعا لتحديد ساعات العمل تعذرت الحياة تعذرا ماديا على طبقة العمال ، فيضطرون لقبول العمل ساعات إضافية أخرى بأجر إضافي — حسب القانون — هو في حقيقته تكامة للأجر اليومي المعتاد وتكامة لساعات العمل المرهقة التي خفضها القانون ! وهذه الحيلة تبطل حكمة القانون بتحديد أقصى ساعات العمل.

وكذلك الحال في وضع حد أدنى للأجور مع عدم وضع حد أقصى لساعات العمل . فهو يمكن صاحب العمل من زيادة هذه الساعات في مقابل الزيادة التي يكفلها القانون في الأجر ؛ ولما كانت ساعات العمل الحالية هي أقصى ما تستطيع الطاقة البشرية أن تتحملة ، فإن زيادتها معناه تعريض صحة الطبقات العاملة بل حياتها للتلغف — ولا سيما في بعض الصناعات الثقيلة والخطرة — ومعناه تبعا لهذا تشريد أطفالهم ونسائهم ، وإضافة أوف أخرى لقائمة الأطفال المشردين والنسوة العواطل أو السواقط !

هذا يجب أن يتلازم هذان القانونان في كل مراحلهما . ولكن تلازمهما لم يكن يعنى من الوجهة العملية لو لم يصاحبهما قانون تأليف نقابات العمال الذى طال عليه الأمد، والذى حاربه أصحاب الأعمال وما أجورهم من أصحاب الأقلام وأصحاب الصحف سنوات طوالا .

والضمانات القانونية لا تكفى في كل حالة للإصلاح الاجتماعى ما لم يؤيدها الواقع وطبائع الأشياء . فلو اكتفينا بتحديد أقصى ساعات العمل وأدنى فئات الأجور ، لبقى ضعف العامل أمام صاحب العمل ، تقا عن تمسكه بحقه الذى يحوله إياه القانون ، وما استفاد شيئا من هذه الضمانات ولا من سوادا مما تكفله له قوانين العمال الأخرى .

وإنشاء النقابات - ثم انشاء اتحاد النقابات - هو الذى سيكفل للعامل القوة المقابلة لقوة رأس المال ، ويمكنه من الانتفاع بالمزايا المالية التى تكفلها له قوانين العمل .

وهذا هو السبب الذى حورب من أجله هذا القانون منذ زمن بعيد واستخدمت في محاربه وسائل مختلفة منها - ويا للسخرية - النظاهر بالعنف على مصلحة العمال !

وهناك مشروع قانون عقد العمل ، وهو مشروع كان سبق معظلا من الوجهة العملية ما لم يعترف القانون بالنقابات العمالية واتحاد النقابات ، فالنقابة هى التى تملك القوة الكافية لبلد : قد بشروط لا تضع فيها حقوق العمال ، والاتحاد هو الذى يزيد النقابة قوة في مواجهة نفوذ رأس المال ، وبذلك يضمن العامل تنفيذ الشروط التى يتضمنها عقد العمل ويضمن التعامل مع أصحاب الأعمال على قدم المساواة .



ولا نحب أن ندخل في تفصيلات الحد الأدنى للأجور ، فهناك صعوبة كبرى في تعيين هذا الحد وتوحيده في الصناعات المختلفة ثم في الجهات المختلفة . ولكن هناك أساسا صالحا للاخذ به .

فالمفهوم أن مستوى حياة العامل لا يقوم على الأجور الاسمية التى يتقاضاها ولكن يقوم على مقدار قوة شراء هذه الأجور ، أى بمقدار ما تستطيع هذه الأجور شراءه من المواد اللازمة للحياة .

وعلى هذه القاعدة يمكن أن يوضع الحد الأدنى للأجور فيصلح بهذا لكل زمان ، ولا يحتاج إلى التعديل حسب ارتفاع الأسعار وانخفاضها .

والذى نقترحه - ترجمة لهذا - أن يكون الحد الأدنى هو ما يقابل ثمن كذا من القمح - وهو المادة الغذائية الأساسية - على أن يكون نصف هذا المقدار المحدد هو

ما يكفى لإطعام عامل متوسط أفراد عائلة أربعة سواه ، أما نفسه الآخر فيقبل الإدام والمسكن واللباس .

ثم تظل النسبة محفوظة بين الأجر والأسعار ، أو بينها وبين المقدرة على الشراء فترتفع أو تنخفض بحسب ما تستطيع شراؤه من الحاجيات .

والمحظور الوحيد في الأخذ بهذا الأساس هو التقلبات التي قد تجعل ثمن القمح غير متناسب مع ثمن بقية الضروريات لسبب من الأسباب . فقد يصبح من سياسة الدولة بعد الحرب مثلا أن ترفع القيود الجمركية عن القمح لخفض سعر المادة الغذائية الرئيسية ، وفي مثل هذه الحالة لا يصعب تعديل الأساس الذي بنيت عليه الأجر .

وعلى أية حال يجب أن نضع نصب أعيننا أن أجر العيال الحالية لا تصلح أساسا للحياة ، علينا أن نؤمن بأن الطبقة العاملة ومن تعمل من الأبطال والزوجات تساوى ثلاثة أرباع الشعب .

وهذه الطبقة هي التي يؤذيها النقر أشنع الإيذاء و يصيبها بالأمراض الصحية والاجتماعية ، ونحن نهتم بالإصلاح الإجتماعى الشامل ، وعلى أساس الأجر يقوم هذا الإصلاح أو يتحطم من أساسه ، وتضيق جميع الجهود المبذولة ، ويصبح مشروع المراكز الاجتماعية ، ومشروع تحسين صحة القروية وسواهما من المشروعات حبرا على ورق ، ونصوصا خلاصة لها بريق المراب وليس لها رى الشراب !



ونخلص من هذا إلى الكلام عن قانونى التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل ، وضد المرض والشيخوخة ، وهما حلقتان هامتان من سلسلة التشريع العمالى ، فالعامل المصرى بسبب قلة الأجر أولا ، وبسبب الجهل وعدم التعود على الادخار ثانيا هو أكثر العمال فى العالم تعرضا لعواقب إصابة للعمل أو المرض أو الشيخوخة . وهى عواقب قاسية ترى ثمرتها فى أولئك العجزة المتسولين وفى أولئك الأطفال المشردين .

فمن الأولون ؟ إن معظمهم من أولئك العمال الذين أصيبوا فى أثناء العمل أو بسبب العمل ، أو عجزوا عن العمل ، ونالوا تمويضا نافعا أو لم ينالوا تمويضا أصلا - بحسب الظروف -- ثم أصبحوا بعد فترة طويلة أو قصيرة ولا مورد لهم ولا مدخر عندهم نخرجوا إلى الطرقات يتسولون ويعرضون على الأنظار عاهاتهم وإصاباتهم استدراارا للرحمة وإن كان عرض هذه العاهات كثيرا ما يسمى إليهم بالمفقر العلبى الذى يثيره منظر القبح فى النفوس فتتفر وتتمتمز وتبتمد عن طريق المشوهين !

ومن هم الآخرون ؟ إنهم أبناء أولئك العمال المرضى والعاجزين والمشوهين ، أو الموتى من لإجهاد العمل أو الإصابة . لم يجحدوا لهم مرتزقا بعد عائلتهم ، ولم يجحدوا لهم مدحرا كذلك فنهاموا على وجوههم في الطرقات صغرا غربا ناحلي الأجساد غاثرى العيون . وهم بذرة المرض المعدى والجريرة القذرة ، وهم أعداء الإنسانية في مستقبلهم جزاء ما أذاقتهم في ماضيهم .

فقوانين التأمين الاجتماعى ضمان لهُؤلاء وهؤلاء ، وستكفل حين تطبيق تطبيقنا صحيجا نقص نصف عدد المشوهين والمسولين والمشردين ، الذين تنفق عليهم الأمة والدولة أو تتفقان بسببهم ألؤفا كثيرة من الجنيهات فى الملاجئ والمحاكم والإصلاحيات .

ونحب أن ننبه إلى أن هناك قانونا لإصابات العمل صدر فى سنة ١٩٣٦ ، ولكن به عيوباً نرجو أن يتناولها القانون الجديد بالإصلاح .

وأول هذه العيوب إغفاله حالة الإصابة بسبب العمل ، فكثير من الإصابات لا ينشأ بفاة ولكنه يحدث من طبيعة العمل بطول المدة كصناعة كبس القطن التى ينشأ عنها السل أو الربو بحسب سن العامل . وصناعة بعض المعادن التى ينشأ عنها التسمم البطيء ، وصناعة التمريض فى مستشفيات الحيات وفى مستوصفات ومصحات الدرر التى تنشأ عنها العدوى .

فهذه الإصابات يغفلها قانون سنة ١٩٣٦ ولا يفرض عليها تعويضا وهى التى يتعرض لها العمال أكثر من تعرض الإصابات المباشرة . فيجب أن يؤمنوا منها ، وأن يستبعد من القانون كل نص على حرمان العامل فى حالة نشوء الإصابة من إهماله ، فهذا النص يفتح الباب لأصحاب الأعمال لتأويله فى مصلحتهم ؛ ويكفى ضمانا لعدم الإهمال أن حياة العامل وصحته أغلى عليه وعلى أهله من كل تعويض !

على أن هذه الحالة قد يصلحها قانون التأمين ضد المرض ، ولكنه لا يعالجها علاجاً ناجحاً إلا إذا ضمن أجراً دائماً طول مدة المرض مهما امتدت . ومع هذا فهو لا يفيد إلا العامل فى حالة حياته ، أما إدخال هذه الحالة تحت قانون التأمين ضد إصابة العمل فيستفيد منه من يعولهم ، لأن التعويض يسلم لهم حتى عد وفاة العامل بسبب المرض الناشئ من العمل . وقد تضمن قانون عقد العمل صرف مكافأة لهم فى حالة الوفاة . ولكننا نطمح أن يستبدل المعاش الدائم بالمكافأة لأنه أضمن وأنفع .

ومن عيوب قانون سنة ١٩٣٦ ضآلة مبلغ التعويض إذ يحتسب على أساس أجر ٨٠٠ يوم فى حالة الوفاة و ١٠٠٠ يوم فى حالة العاهة المستديمة على ألا يزيد مجموعها فى الحالة الأولى على ٣٠٠ جنيه وفى الثانية على ٣٥٠ جنيتها . وفضلا على تفاهة هذا التعويض ، فإن أداءه مرة واحدة يمرض من يعولهم العامل لإنفاقه فى فترة تطول أو تقصر ، ثم اللجوء إلى التسول

وما هو شر منه . والواجب أن ينص على صرف معاش دائم معقول حتى يرشد الأبناء وتزوج البنات وتوت الزوجة أو تجد عائلا جديدا بالزواج .

وكذلك كان من عيوب القانون السالف تكليف العامل في حالة الإصابة استخراج شهادة طبية قد تكلفه جنهين وهو مبلغ معجز بالقياس إلى عامل ، فيجب أن ينص على استخراج هذه الشهادة الطبية بالمجان

أما قانون التأمين ضد المرض والشيخوخة فهو جديد في مصر ، وهو كفييل بتأمين الطبقات العاملة بعد أن يقعدها المرض أو الشيخوخة عن العمل ، فلا تستسلم للصير المحزون الخفيف الذي كانت تستسلم له ، ولا يكون جزاؤها بعد الجهد والإنتاج هو الطرد والإهمال .

ويجب أن نراعى في القسط الذى يؤديه العامل من أجر في نظير التأمين ضد المرض أو الشيخوخة أن يكون صغيرا جدا ، فالأجور في مصر منخفضة وستظل منخفضة ولو بلغ أجر العامل خمسة عشر قرشا كحد أدنى فينبغى أن يضطلع أصحاب الأعمال وخزانة الدولة بالقسط الأوفر من هذه التأمينات .

وعند ما نستعرض هذه الحالات ندرك أهمية قانون الاعتراف بالتقابات واتحاد التقابات فهذا القانون هو حجر الزاوية الحقيقي في جميع التشريعات والضمانات الأخرى . وقد تستطيع التقابة أن تساهم في توفير ضمانات أخرى لا تضمنها هذه التشريعات ، كالتأمين ضد البطالة ، وساعدة العامل في أثناء تعطله عن العمل ، وإن كان هذا الأمر يقتضى تشريعا خاصا من الدولة . إذ أن حق العمل حق معترف به لكل فرد قادر عليه ، فإذا لم يجده مع رغبته فيه كان من حقه على الهيئة الاجتماعية أن يعيش لأنه غير مسئول - في هذه الحالة - عن تعطله .

ولكن هذا القانون له تكاليف ، وهذه التكاليف إضافية لا تستطيعها الميزانية المصرية في حالتها الراهنة فلا بد من ضرائب إضافية لمواجهتها بإحدى طريقتين : إما بصرف إمانات للعامل المتعطلين وإما بمشروعات إنشائية يستخدم فيها هؤلاء العمال على طريقة مشروع الإنعاش الذى قام به الرئيس روزلت قبل الحرب ، وفي صورة مختصرة معادلة تناسب الاحوال المصرية .



ونحن حين نذكر هذه المقترحات يستهويننا الأمل الناتج من حماسة وزير الشؤون الاجتماعية لمصالح العمال ، وننسى العراقيل والمعوقات التي لا بد سيقمها أمامه وأمام الحكومة أصحاب الأعمال ، والتي سبق أن أقاموها كلها همت الدولة بإصدار مثل هذه القوانين . وليس أدل على ذلك من أن قانون الاعتراف بالتقابات ظل معطلا أربع دورات برلمانية .

كما أن الاعتراف ببحرية إنشاء اتحاد النقابات في معارضة أشد من الاعتراف بالنقابات ذاتها ،
وصور في صورة العمل المههد المخيف !

ولكننا شديدو الأمل في هذه المرة ، فالتيار العالمي لإحصاف الطبقات العاملة بوجه
خاص والطبقات الفقيرة بوجه عام ، وتأثر الرأي العام المصرى باتجاه هذا التيار ، سيكون
كفيلا إن شاء الله تغلب وجهة نظر الدولة والمصالحين الاجتماعيين على جميع المراقيل التي
اعتاد أن يقيمها أصحاب الأعمال .

على أن التجارب العالمية في محيط الصناعة برهت بما فيه الكفاية على أن من مصلحة
أصحاب الأعمال رفع المقدرة الشرائية للمستهلكين ومعظمهم من الطبقات العاملة ، ومما لا شك
فيه أن هذه القوانين وبخاصة قانون الحد الأدنى للأجور وقانون ساعات العمل سيرفع هذه
المقدرة ، فيعوض أصحاب الأعمال عن الجزء الذي يتكفونونه في سبيل هذا التحسين الاجتماعي
الإنساني ، وواجبا في السلع وتنوية لحركة الشراء .

ولا يفوتنا قبل أن تنتهي من هذه الكلمة التنويه بأهمية إدخال الخدم ضمن العمال
والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات والجانب الاجتماعي هو الذي يهمننا من الأمر ، إذ نعتقد
أن هذا سيلنى مكاتب الترخيم التي لا تزيد في حقيقتها على أن تكون مواخير مستورة أو أوكارا
للمصووية . فالنقابة هي التي ستولى إذن تقديم الخدم والتعاقد على الأجور وتضع بذلك حدا
لتجارة الرقيق الأبيض في مكاتب الترخيم .

وأخيرا . . . فإن نجاح الدولة في إقرار هذه القوانين سيكون نواة الإصلاح الاجتماعي
الحقيقي ، وسيكون ولا ريب أبعد أثرا في رفع المستوى الاجتماعي والصحي والاقتصادي
من قانون التسويات العقارية وأمثاله من تلك القوانين التي لم يتفجع بها إلا ألوف معدودة
من كبار الأغنياء !

لقد آن لهذه الأمة أن تعدل هذا الوضع المقلوب ، وأن تقيم الأمور على قواعددالا على
رؤسها فطالما مثلت في جميع تصرفاتها قصة الحرم المقلوب ، على مسهع ومرأى من شعوب
الأرض التي كانت تنظر لنا نظرة العجب ونحن نظنها نظرة الإعجاب !!!